

تقدير كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام

نموذج logit ونموذج الاشارة

Estimating the efficiency of Algerian prudential systems in predicting banking crises using Logit model and reference model

أ.د. حسين بلعجوز أ. هذوقة حسيبة

جامعة مسيلة جامعة قسنطينة

Pr .Hocine Beladjouz Hadouga hassiba

Msila University constantine2university

Algeria

ملخص:

لقد عرفت نظم الانذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك يرجع أساسا إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية، فقد شهد العالم تزايدا في الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى، وقد أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدثت الأزمات، حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلائم مع التطورات العالمية، كما أن البنوك الجزائرية هي الأخرى عرفت أزمات مصرفية ، نخص بالذكر أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، والتي خلفت وراءها خسائر على مستوى النظام المالي والمصرفي، من هذا المنطلق تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على الأنظمة الاحترازية المعمول بها في البنوك التجارية الجزائرية ، وأثارها في تجنب الأزمات المصرفية ، والوصول إلى مقارنة هذه الأنظمة الاحترازية بالأنظمة المعمول بها عالميا.

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية ، الأزمات المالية، الأزمات المصرفية، أنظمة الانذار المبكر.

Abstract:

Early warning systems for predicting banking crises have developed considerably in recent years mainly due to the spread of the phenomenon of financial globalization, the world witnessed an increase in financial crises and was affected some countries have crises in other countries, and most economic studies have indicated that crises banking was a common element in most financial crises and was the risk of credit in addition to mismanagement of the main reasons for the failure of banks and the occurrence of crises, where it became different the countries of the world are keen to put in place effective banking control systems to stabilize the financial system and ensure the efficiency of the banking system and adapt to global developments ,Algerian banks have also known bank crises, notably the crisis of the Bank of khalipha and the Commercial Industrial Bank, which left behind losses on the level of financial and banking system,from this point of view, our study aims at trying to identify the precautionary measures in force Algerian commercial banks, their effects in avoiding banking crises, and the comparison of these prudential systems with the regulations in force globally.

Key words: Commercial Banks, Financial Crises, Banking Crises, Early Warning Systems.

مقدمة:

تعد المصارف إحدى أهم و أقدم المؤسسات المالية ، ووظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية ، والتوفير لأجل من الأفراد و المشروعات و الإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و الخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية الغير مصرفية، وإذا عجزت المصارف

عن القيام بالتزاماتها الداخلية للتحويل، بمعنى عدم قدرتها على الاستجابة لطلبات المودعين، يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى هذه المصارف، وإذا انتشرت هذه الأزمة إلى المصارف الأخرى، تسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى المصارف، وترفض هذه المصارف منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نام، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو، وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث فقد بدأ واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني في إطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي يعاني منها والتي تعد بمثابة قيد على نموه، فمن اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز مزمن في ميزان المدفوعات مع مديونية كبيرة أدت إلى استيعاب نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء خدمات الدين الخارجي إلى اختلال في التوازن الداخلي والذي وجد صداه في ارتفاع معدل التضخم المصاحب للعجز في الميزانية العامة للدولة تغذيه وتتغذى عليه بالتزامن مع معدل مرتفع للبطالة، وكل ذلك في إطار سيطرة القطاع العمومي على القسط الأكبر من النشاط الاقتصادي.

مشكلة البحث: نظرا للأزمات المصرفية التي عرفتھا البنوك التجارية الجزائرية، عمل الجهاز المصرفي الجزائري على تطوير خدماته، مواكبة للتطورات التي تعايشها الأنظمة المصرفية بالدول المتقدمة، ويعمل الجهاز المصرفي الجزائري، على خلق أنظمة إنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، خاصة بعد الأزمات التي عرفتھا ومازلت تعرفھا المصارف التجارية الجزائرية، وعلى هذا الأساس فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى كفاءة الأنظمة الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2014؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

- كفاءة الأنظمة الاحترازية البنكية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات حسب نموذج logit .
- كفاءة الأنظمة الاحترازية البنكية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات حسب نموذج الاشارة.

أهمية الدراسة: ترجع هذه الأهمية إلى كون الموضوع استعراض لجانبين هما أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وكفاءة هذه الأنظمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية، حيث يشكل هذين الجانبين والمؤسسة التي تقوم بهما، جزء من النشاط التنموي لخدمات الجهاز المصرفي، وبؤمان شكلا من

الاستقرار الاقتصادي والسياسي الوطني من خلال ضمان حالة الاستقرار بالجهاز المصرفي.

أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف المستوحاة من هذا الموضوع في النقاط التالية:

- تحديد أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وأهميتها.
- عرض أهم القواعد الاحترازية ومؤشرات وطرق قياس كل قاعدة.
- تقييم الوضع الحالي لأنظمة الاحترازية المطبقة في البنوك التجارية الجزائرية ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي للتنبؤ بالأزمات المصرفية فيها.

تقسيمات الدراسة: تقسم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- مفاهيم عامة حول الأزمة المصرفية.
- مفاهيم عامة حول أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية.
- تقدير النماذج واستخلاص النتائج.

أولاً: مفاهيم عامة حول الأزمة المصرفية:

1_ مفهوم الأزمة المالية : يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية : حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك إتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف¹.

2- تعريف الأزمات المصرفية: توجد تعريفات متعددة للأزمات المصرفية، ويمكن تعريفها بأنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحب الودائع من البنوك التجارية²، وينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية³.

3- أسباب الأزمات المصرفية: ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أن أسباب حدوثها يعود إلى عدة عوامل منها⁴: الاختلالات الهيكلية الكلية، التدفقات الرأس مالية والسياسية النقدية المتبعة⁵، عدم تماثل المعلومات، التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة⁶، التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول، تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق⁷، التغلغل الحكومي والقيود المطاطة حول القروض المرتبطة بها، تحرر مالي غير وقائي⁸، ضعف النظام المجلسي

1 إبراهيم ، عبد العزيز النجار، " الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 13

2 Taimur, Baigan lain Goldfajin (" FInnancial market cotagion in the Asian crisis", IMF staff papers, vol 46 N02,1999 ,p76

3 Mannuel, Hinds (, " Economic Effects of FInnancial Crisis ", A world bank pobiy , Desearch woking paper 104 , 1998 ,p43.

4 Manmohan, skumar et Als (, " Global fInnancial crisis institution vulnerability", IMF working paper WP/00/105,2000, p33

5 د سلطان ،أبو علي،"كيف يتجنب القطاع المصرفي الأزمات"، جريدة المدى، بيروت- لبنان، العدد 01،

2000، ص 13.

6 محمد أحمد، عبد العزيز السليمي،" دور السياسات المصرفية في إدارة الأزمات"، جامعة عين الشمس،

كلية التجارة، 2006، ص 18.

7 د- نبيل، حشاد،"دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية"، إتحاد المصاريف العربية، لبنان، 2004، ص 14.

8 نيفين ،الحلواني،"إدارة الأزمات المصرفية والسياحة"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2004، ص 4.

والرقابي والتنظيمي، تشوه الحوافز، سياسات سعر الصرف⁹، خصائص النظام المصرفي¹⁰.

ثانياً: مفاهيم عامة حول أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية
سيتم في هذا المحور التعرض إلى مفهوم ودور أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، ثم عرض أهم أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية والتي ستستخدم في الدراسة .

1- مفهوم نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية: هي النظم التي تعمل على تقييم وقياس المخاطر في وقت مبكر¹¹ ، وذلك من أجل اتخاذ خطوات وقائية للحد من تأثير هذه المخاطر على النظام المالي ، والقدرة على رصد السلامة المالية ، بوجود مؤشرات التي تستخدم كأساس لتحليل صحة واستقرار النظام المالي.

2- أهمية ودور نظم الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية: تنبع أهمية وأهداف نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، من قيمتها بأنها أداة دائمة و مستمرة للتوجيه و الإنذار و التحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات، باحتمال تعرض الاقتصاد لازمة وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ مايلزم من سياسات و اجراءات وقائية أو مانعة كما تساعد نظم الإنذار المبكر على مايلي:

وجودها يسمح لصانعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادية حالا و في الموقع.

تعطي تلميحات للمشرفين عن الأحداث السيئة و الجيدة التي تخص النظام المالي في مرحلة مبكرة وتساهم بشكل كبير في عملية الإشراف المستمرة على المؤسسات المالية¹².

3 -نظم الانذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية :وسنعرض نظام الانذار اللوجيستي، ونموذج الإشارة

3_1-النموذج اللوغارتمي المتعدد المتغيرات : يستخدم متغيرات الاقتصاد الكلي للمؤسسة المالية X كم دخلات لحساب احتمال وجود أزمة مالية Y وإخراج النتائج باستخدام نهج المقدر اللوجيستي، المناسب للإجابة على السؤال "ماهو احتمال حدوث أزمة مصرفية في السنوات t في المرات القادمة"، حيث يربط النموذج اللوغارتمي احتمالية بروز أزمة مصرفية في اتجاه n متغير تفسيري، فاحتمال وقوع أزمة مصرفية يأخذ قيمة واحدة من n في مرحلة من الزمن، وتعطى قيمة النموذج اللوغارتمي بالتوزيع السوقي التراكمي لتقييم المعطيات، ومعلم للوقت المناسب لذلك¹³.

9 عبد المطلب، عبد الحميد، "الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، ط 1، 2009، ص 6 .

10 عثمان، بن موسى الشيخ ، "السلامة المصرفية"، دار النشر والطباعة، السودان، 2003، ص 11.

11 Berg Andrew, E. Borensztein, G.M. Milesi-Ferretti, and C. Pattillo. "Anticipating Balance of Payments Crises--The Role of Early Warning Systems." IMF Occasional Papers 186 , 1999.

12 Kaminsky, Graciela and Carmen Reinhart. "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems", American Economic Review, 1999,p 89

13 Davis, E. Philip and Karim, Dilruba. "Comparing Early Warning Systems for Banking Crises". Journal of Financial Stability, Volume 4, Issue 2, 2008, pp 89 – 120.

3_2- نموذج استخراج الاشارة: وهو نظام غير غير معلمي، يتبع سلسلة زمنية منفرد X قبل وأثناء نوبات الأزمة للرد على السؤال "هل هناك إشارة S لازمة في المستقبل أو لا"، فإذا كان سلوك متغير المدخلات المعرف كميًا شاذ، واستمر في التحرك من السكون إلى نشاط غير طبيعي، هذا سينبأ بحدوث أزمة¹⁴.

4-القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر: تتبع البنوك التجارية الجزائرية مجموعة من النظم والقواعد الاحترازية وسنعرض أهمها تتمثل فيما يلي:

4_1- الحد الأدنى لرأس المال البنكي¹⁵.

4_2- نسبة الملاءة البنكية (نسبة كفاية رأس المال)¹⁶: ويتم حساب النسبة كما يلي:

الأموال الخاصة القانونية

الأموال الخاصة القانونية

نسبة الملاءة = $\frac{\text{الأصول المرجحة لمخاطر السوق} + \text{التشغيلية} + \text{القرض الأصول المرجحة لمخاطر السوق} + \text{التشغيلية} + \text{القرض}}{\text{الأموال الخاصة القانونية}}$ $\leq 9.5\%$

4_3- نسبة السيولة: تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير و عناصر الخصوم قصيرة الأجل، و تهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة¹⁷.

ثالثا: تقدير النماذج واستخلاص النتائج

لتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية ، سنقوم باستخدام نموذج اللوجستي ونموذج الاشارة وهذا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك سوسيتي جنرال ، ثم تتم المقارنة باستخدام المتغيرات المالية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري لتقدير كفاءة أنظمة الإنذار الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية .

1_ صياغة نموذج logit:

وقمنا بإجراء الانحدار الاحتمالي للفترة 2004-2014 وفق النموذج الذي يأخذ الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$\text{Log}_e L = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \left[\left(Y_{it} \log_e F(\beta' X_{it}) \right) + \left(1 - Y_{it} \right) \log_e \left(1 - F(\beta' X_{it}) \right) \right]$$

وقمنا بإجراء الانحدار على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المتغيرات المستقلة التالية:

GDP: يمثل معدل الناتج المحلي اجمالي TCA : يمثل نسبة القروض الى الاصول

14 Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine, Assessing early warning systems: how have they worked in practice? IMF Working Paper, WP/04/52. International Monetary Fund, Washington, 2004.

15 Règlement de la banque d'Algérie n°04-01 du 04/03/2004, article 2

16 النظام 14- 02 المؤرخ في 16 فيفري 2014

17 القانون رقم 90- 10 ، المادة رقم 93 لبنك الجزائر

TOT: يمثل معدل التبادل التجاري
الاصول

FSG: يمثل نسبة الفائض المالي
المالي

INF: يمثل معدل التضخم

TCN: يمثل معدل الصرف

1_1 _ تطبيق نموذج اللوجستي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

فيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014، ومن خلال استخدام برنامج SPSS توصلنا إلى النتائج التالية:
الجدول رقم (1) يمثل تقدير معطيات النموذج اللوجستي

Fréquences

Statistiques

	TOT	TCN	FCG	GDP	
N	11	11	11	11	
Valide	11	11	11	11	
Manquant	0	0	0	0	
Moyenne	1.62736364	73.86272727	-.06009091	.12963636	
Erreur standard de la moyenne	195455239	1.169386856	.097772040	.025865482	
Médiane	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000	
Mode	541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a	
Ecart type	648251691	3.878417437	.324273173	.085786098	
Variance	420	15,042	,105	,007	
Plage	2.448000	13.730000	1.162000	.321000	
Minimum	541000	66.830000	-.979000	-.091000	
Maximum	2.989000	80.560000	.183000	.230000	
Somme	17.901000	812.490000	-.661000	1.426000	
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000	.10100000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

	INF	TCA	PROV	FPRP	
N	11	11	11	11	
Valide	11	11	11	11	
Manquant	0	0	0	0	
Moyenne	4.01909091	.03736364	.44681818	.00309091	
Erreur standard de la moyenne	.609389343	.002233109	.110506505	.000475864	
Médiane	3.56000000	.03500000	.65000000	.00300000	
Mode	1.640000 ^a	.030000 ^a	.009000 ^a	.003000	
Ecart type	2.021115803	.007406385	.366508613	.001578261	
Variance	4,085	,000	,134	,000	
Plage	7.260000	.021000	.861000	.005000	
Minimum	1.640000	.029000	.009000	.001000	
Maximum	8.900000	.050000	.870000	.006000	
Somme	44.210000	.411000	4.915000	.034000	
Percentiles	25	2.53000000	.03000000	.08000000	.00200000
	50	3.56000000	.03500000	.65000000	.00300000
	75	4.80000000	.04500000	.78000000	.00400000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

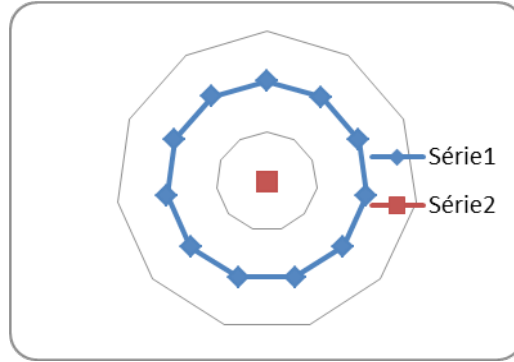
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (2) يمثل نتائج تقدير نموذج logit

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)≤C	0	10	12	
P(Dep=1)>C	10	0	0	12
Total Correct				
% crisis	14.67 %	17.6%		
% Incrisis	17.6%	14.67 %		
Percent Gain	176			

c : ≤ = 0.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS
شكل رقم (1) يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك بدر في الفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS
 من الشكل أعلاه وحسب نموذج الانحدار اللوجستي فإن فترات 2004، 2005، 2006 هي فترات بداية الأزمة المصرفية وتهيئة الأرضية لحدوثها في السنوات الموالية وهذا ما تم تأكيده، فحسب نموذج اللوجستي فإن بنك البدر دخل في فترات الأزمة المصرفية في السنوات 2007، 2008، 2009، 2010 وهي الخسائر المالية الناتجة عن فائض السيولة ومخاطر القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة وعمومية بما فيها تحصيل الديون المشكوك فيها ليعرف بعد ذلك بنك البدر فترات أخرى لبداية أزمة مصرفية خلال سنوات 2011، 2012، 2013 ثم ليعود بنك البدر الدخول في فترات الأزمة المصرفية لنفس المسببات السابقة الذكر، وعلى العموم يمكن القول إن بنك البدر عرف أزمة مصرفية خلال الفترة 2004-2014 حسب نموذج الاحتمالي اللوجستي

2_1_ تطبيق النموذج اللوجستي على بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014، ومن خلال نموذج SPSS توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (3) يمثل تقدير معطيات النموذج اللوجستي

		Statistiques			
		TOT	TCN	FSG	GDP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		1.62736364	73.86272727	-.06009091	1.2963636

Erreur standard de la moyenne	195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane	1.55600000	72.85000000	-.01300000	.12600000
Mode	541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type	648251691	3.878417437	324273173	.085786098
Variance	.420	15,042	.105	.007
Asymétrie	.621	.136	-2,653	-1,752
Erreur standard d'asymétrie	.661	.661	.661	.661
Plage	2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum	541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum	2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme	17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles	25	1.20100000	71.18000000	-.05800000
	50	1.55600000	72.85000000	-.01300000
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
Moyenne		4.01909091	.12350000	.00849364	.01694545
Erreur standard de la moyenne		.609389343	.055562209	.001916470	.005610548
Médiane		3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
Mode		1.640000 ^a	.015000 ^a	.011000 ^a	.000000 ^a
Ecart type		2.021115803	1.84279000	.006356213	.018608082
Variance		4,085	.034	.000	.000
Asymétrie		1,405	2,923	.039	.861
Erreur standard d'asymétrie		.661	.661	.661	.661
Plage		7.260000	.644000	.017100	.050000
Minimum		1.640000	.015000	.000900	.000000
Maximum		8.900000	.659000	.018000	.050000
Somme		44.210000	1.358500	.093430	.186400
Percentiles	25	2.53000000	.03900000	.00290000	.00410000
	50	3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
	75	4.80000000	.13200000	.01400000	.03700000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

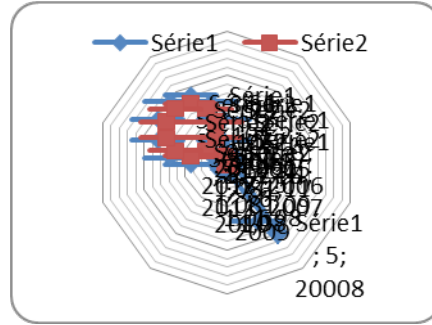
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً لمخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4) يمثل نتائج تقدير نموذج logit

	Estimated Equation		Constant Probability	
	Dep=0	Dep=1	Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)≤C	0	28	0	0
P(Dep=1)>C	28	0	0	0
Total				
Correct				
% crisis	0%	6.28 %		
% Incrisis	6.28 %	0%		
Percent Gain				

c : ≤ = 0.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً لمخرجات برنامج SPSS
شكل رقم (2) يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك سوسيتي جنرال في
الفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه عرفت قيم نموذج الاحتمالي لوجيستي قيما مساوية للواحد طيلة فترة الدراسة، وهذا على مستوى بنك سوسيتي جنرال وترجع هذه القيم إلى التحسن الطفيف الذي تعرفه المتغيرات المالية لنموذج الانحدار الاحتمالي وهذا على مستوى البنك ، إلى انه وحسب نموذج الاحتمال اللوجيستي فهذه القيم تحذيرية لوقوع أزمة مصرفية في السنوات المقبلة.

2- صياغة نموذج الإشارة: قمنا بإجراء نموذج الإشارة على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المؤشرات وهي :

متغير الاقتصاد الكلي: معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP ، و**متغير مالي:** نسبة القروض إلى مجموع الأصول TCA وقد طبقنا عتبة 75 % في حالة ارتفاع قيمة المؤشر و عتبة 25 % في حالة انخفاض قيمة المؤشر خلال الفترة المدروسة 2004-2014

2_1- تطبيق نموذج الإشارة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الإشارة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014

الجدول رقم (5) يمثل تقدير معطيات نموذج

الإشارة

Statistiques		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		,0374	,1296
Erreur standard de la moyenne		,00223	,02587
Médiane		,0350	,1260
Mode		,03 ^a	-,09 ^a
Ecart type		,00741	,08579
Variance		,000	,007
Plage		,02	,32
Minimum		,03	-,09
Maximum		,05	,23
Somme		41	1,43
Percentiles	25	,0300	,1010
	50	,0350	,1260
	75	,0450	,1930

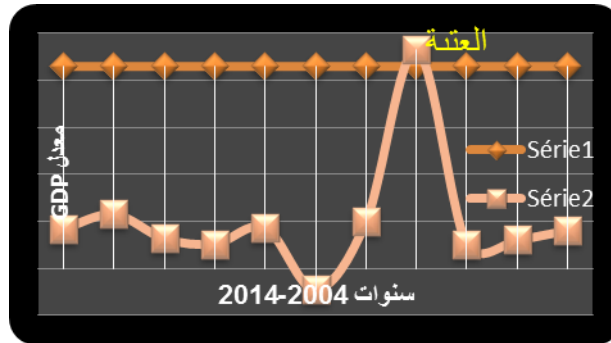
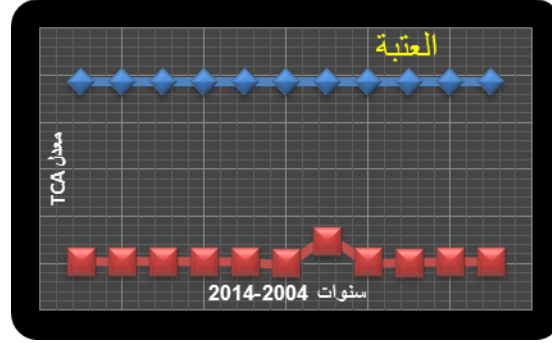
a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

الجدول رقم (6) يمثل نتائج تقدير نموذج الإشارة
Arbres de classificatio

TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	0,037	Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,007	Std. Ecart	0,086
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	0,037	Prévision	0,130

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS
 نلاحظ من الجدول أعلاه وبالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير
 المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة، فإن كلا من المتغيرين كانا
 أقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا على مستوى بنك الفلاحة
 والتنمية الريفية على طول الفترة 2004-2014، وكانت نسب التنبؤ بالأزمة
 المصرفية حسب نموذج الإشارة كالتالي:

بنك البدر بنسبة تنبؤ 13% لمؤشر GDP و 3.7% بالنسبة لمؤشر TCA
**شكل رقم (3) يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة
 الأزمة المصرفية في بنك بدر للفترة 2004-2014**



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج spss

**2_2_ تطبيق نموذج الاشارة على بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي
 جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج
 الإشارة في بنك سوسيتي للفترة المدروسة
 الجدول رقم (7) يمثل تقدير معطيات نموذج الإشارة**

Fréquences

Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
Moyenne		.12350000	.12963636
Erreur standard de la moyenne		.055562209	.025865482
Médiane		.05450000	.12600000
Mode		.015000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type		.184279000	.085786098
Variance		.034	.007
Asymétrie		2,923	-1,752
Erreur standard d'asymétrie		.661	.661
Plage		.644000	.321000
Minimum		.015000	-.091000
Maximum		.659000	.230000
Somme		1.358500	1.426000
25		.03900000	.10100000
50		.05450000	.12600000
75			
Sum of Squares		.13200000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

الجدول رقم (8) يمثل نتائج تقدير نموذج الإشارة Arbres de classification

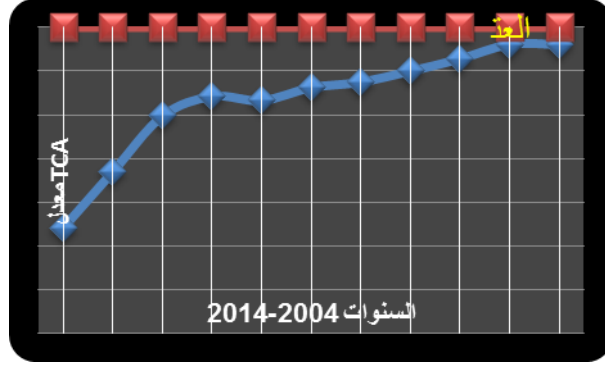
TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	0,124	Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,184	Std. Ecart	0,086
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	0,124	Prévision	0,130

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه وبالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة، فإن كلا من المتغيرين كانا أقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا على مستوى بنك سوسيتي جنرال على طول الفترة 2004-2014، وكانت نسب التنبؤ بالأزمة المصرفية حسب نموذج الإشارة كالتالي:

بنك سوسيتي جنرال بنسبة تنبؤ 13% لمؤشر GDP و 12.4% بالنسبة لمؤشر TCA

الشكل رقم (4) يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

3 مقارنة بين أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية والأنظمة الاحترازية المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن البنوك التجارية العمومية والخاصة تعرضت للأزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2014-2004 وهذا وفقا لما جاء حسب تقديرات نموذج الانحدار اللوجيستي ونموذج الإشارة المعتمد في الدراسة، على عكس ما جاءت به الأنظمة الاحترازية الجزائرية، فهي تثبت أن البنوك قد حققت الهدف المرجو منها وهو تحقيق كفاية في رأس المال ونسب السيولة ، وهنا نجد تناقضا بين الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية ، وبين الأنظمة الاحترازية المطبقة في الجزائر، وعليه حتى يتم تقييم أداء الأنظمة الاحترازية الجزائرية، سوف نلجأ إلى تقييم واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية ، والحكم إن كانت من المؤشرات السببية لوجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وهي كالتالي:

3_1 معدل الناتج المحلي الإجمالي : عرف تذبذبا في نموه ، فنجده أحيانا بقيم موجبة ، وأحيانا بقيم سالبة ، فظاهرة التذني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى

الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج قطاع المحروقات وعلى نحو بات يتناسب وتدني إنتاجية الاستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ

3_2 أسعار الفائدة: شهدت أسعار الفائدة تذبذب واضح خلال مدة الدراسة بعد أن كانت تتسم بالإستقرار التام للمدة التي سبقت ذلك نتيجة لقرار مجلس إدارة البنك المركزي والقاضي بالتحريك الكامل لسعر الفائدة إعتبارًا من عام (2004) ، وذلك للوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، فضلا عن تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية والمنافسة داخل النظام المصرفي .

3_3 نسبة الديون المشكوك في تحصيلها : تمثل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مؤشرًا على صحة الإقتصاد القومي وسلامة السياسات الإئتمانية المتبعة وملاءة المقترضين ، وعادّة ما تكون هذه النسب عالية في حالة سيادة ظروف سياسية غير مستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترضين ونتائجه فضلا عن مجابهة العميل لأزمات طارئة وهذا ماشهدته البنوك التجارية الجزائرية من ارتفاعا واضحا في نسبة الديون المتعثرة، نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر

3_4 نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمصرف والذي يعبر عادّة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماته ، إلا إنه يجب أن لا يؤخذ إرتفاع نسب السيولة في المصرف دائماً على أنه علامة صحة في أداء المصرف إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصرف ، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس سلبيًا على مؤشرات السيولة، وقد شهدت معدلات نمو السيولة المحلية في البنوك التجارية الجزائرية ارتفاعا تجاوز المعدلات المستهدفة من البنك المركزي خلال السنوات 2009-2014 نتيجة اضطراب البنك للاستمرار في التمويل النقدي للعجز الحكومي وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى نحو 32 بالمائة مدفوعا بالنمو القياسي في مستويات السيولة المحلية وتأثير انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

3_5 نسبة الملاءة: أما فيما يتعلق بكيفية حساب نسبة الملاءة المالية في السنوات القادمة فتتوقع استمرار البنوك الجزائرية الاعتماد على المنهج المبسط و المعروف بالمنهج المعياري، وهذا نظرا لعدم وجود أجهزة رقابية قادرة على بلورة وإدارة مناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة والتي تشكل الإضافة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية ، كما يرتبط المنهج المبسط المعتمد من طرف البنوك الجزائرية على نسب تثقيل للمخاطر واحدة نسبتها 100%، و هو ما يجعلها في وضع غير تنافسي أمام باقي البنوك على الصعيد العالمي و بالتالي تصبح لجنة بازل من فرصة يمكن استغلالها للارتقاء بالأداء المصرفي إلى تحد يساهم في طرد التوظيفات لصالح الدول ذات المخاطر المتدنية ،يمكن القول بأن الرقابة الاحترازية في الجزائر معرقله أساسا بعوامل مرتبطة بالعمليات الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية .

4_ نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تقدير وتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية وبعد التحليل الاحصائي والاقتصادي للنماذج والمؤشرات المالية والاقتصادية خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- * عرفت البنوك التجارية الجزائرية أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2004_2014، وهذا حسب تقدير نموذج logit ونموذج الاشارة .
- * تقارير البنك الجزائري ألزمت على سلامة البنوك التجارية الجزائرية وتجنبها لمختلف المخاطر والأزمات المصرفية.
- * حسب دراسة مقارنة المؤشرات المالية، أثبت وجود مخاطر وأزمات مست البنوك التجارية الجزائرية.
- * حسب دراسة تقدير نموذج logit ونم وذج الاشارة ، والمقارنة بين المؤشرات المالية ، والنتائج المبينة ، أثبت عدم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى والثانية.

خاتمة:

وعليه فحسب تقييم أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة 2004-2014، كلها تثبت عدم كفاءة الأداء لهذه المؤشرات ، وهو ما يدل على وقوع البنوك التجارية الجزائرية في أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة المقدر سابقا، وحسب التحليل المقارن السابق ، وجدنا أن الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية أكدت على وجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، وهذا ما أكدته تحليل أداء كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية للفترة 2004-2014.

-التوصيات والاقتراحات: نقتح بعض التوصيات الخاصة بموضوعنا والمتمثلة في

- * إنشاء مؤسسة وطنية للتقييم الائتماني بما يجعل قياس مخاطر الائتمان أكثر دقة في البنوك الجزائرية.
- * اعتماد إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الأجنبية الموثوقة للعمل في الجزائر بما يفيد البنوك الجزائرية في قياس المخاطر الائتمانية.
- * استحداث وحدة لمعالجة القروض المتعثرة في كل بنك من خلال أساليب مبتكرة بدلاً من الإجراءات القانونية طويلة المدى.
- * نقل أساليب قياس المخاطر المتطورة المستخدمة في البنوك الأجنبية عبر فروعها العاملة بالجزائر و العمل على تكييف البنوك المحلية معها.
- * تحفيز البنوك الجزائرية لتنفيذ الأساليب المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان، السوق، و المخاطر التشغيلية.
- * تأسيس خلية خاصة بالبحث و التطوير في أساليب قياس المخاطر على مستوى كل بنك.
- * إجراء تكوينات مكثفة داخل و خارج الوطن لتأطير موظفي البنوك الجزائرية في مجال قياس المخاطر.

*التعاون المشترك بين البنوك الجزائرية و البنوك والهيئات الدولية للاستفادة من خبراتها فيما يتعلق بطرق قياس والتنبؤ بالمخاطر والأزمات المصرفية.
**دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية
(دراسة ميدانية)**

**The role of the internal control system in reducing corruption
in commercial banks (field study)**

**الدكتور ملوكي أوس
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)**

**Dr.Melouki Aouce
Chadli bendjdid University eltaref
Algeria
mamaci@yahoo.fr**

ملخص :

هدفت هذه الدراسة لتناول موضوع دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية، وتم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و من بينها المستوى الشائع لأفراد الدراسة هو اليسانس بنسبة 74.70%، و الاختصاص الشائع لأفراد الدراسة هو المحاسبة بنسبة 50.60%، و قبول فرضية الدراسة القائلة بنظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية. و من بين توصيات الدراسة على مسؤولي البنوك زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بالبنوك و إعطاءها المكانة اللائقة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنوك، و على المراقبين الداخليين أن يلتزموا كل الالتزام على احترام التشريعات و القوانين و الأنظمة الخاصة بالبنوك، و يجب الاهتمام بتدعيم بالرقابة الداخلية بالبنوك و خاصة عملية فصل المهام داخل البنك، حيث هي حجر الزاوية في عملية التدقيق، مع تشجيع رقابة تقييم و تقويم الأداء.

الكلمات الدالة: نظام الرقابة الداخلية، و الفساد المالي.

Abstract

The role of the internal control system in reducing corruption in commercial banks (A field study)
The objective of this study was to address the role of the internal control system in reducing financial corruption in commercial banks. The descriptive and analytical approach was followed. The study reached a number of results, among which the common level of study is 74.70. Accounting for 50.60 percent, and accept the study hypothesis that the internal control system works to reduce financial corruption in Algerian commercial banks.

Among the recommendations of the study is that bank officials should increase attention to the internal control of banks and give them a proper place to reduce financial corruption in banks, and internal auditors must abide by all the obligation to respect the laws and regulations of the banks. Bank Hapoalim has a special process of separating the functions within the bank, where it is the cornerstone of the audit process, with the encouragement of audit evaluation and performance evaluation.

Key words: internal control system, financial corruption.

مقدمة

إن الأزمات المالية التي هزت دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية سنة (1997) و الأزمة المالية العالمية، وفضيحة انرون للطاقة و ورلد كوم للاتصالات سنة (2002) في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى فضيحة بنك بارنخ، و إلى غيرها من الفضائح المالية و بالأخص في الميدان البنكي، و التي على إثرها أفلست العديد من المؤسسات و حول عمالها إلى البطالة، هذا الأمر شكل عبء ثقيل على المؤسسات و الدول، و في كثير منها شكلت العيد من اللجان

والقوانين التي تدعوا إلى الشفافية في المعاملات المالية على غرار قانون الشركات الأمريكي المعروف بـ: (The sarbanes-oxley act) الصادر في سنة (2002)، و لتحقيق هذا الغرض يجب خلق إجراءات و تطبيق نظام رقابة فعال من أجل تجسيد الشفافية و المساءلة و ردع الفساد بكل أشكاله، و عليه نتطرق في هذه الدراسة إلى دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

إشكالية الدراسة

يتمثل تساؤل الدراسة في ما هو دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

أهمية الدراسة

إن الاهتمام المتزايد بنظام الرقابة الداخلية جعل منه آلية من آليات الحوكمة الغير مستغنى عنها بالشركات بصفة عامة و بالبنوك بصفة عامة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف البحث في معرفة الأساس النظري و التطبيقي للفساد المالي و نظام الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية..

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في: نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و أهدافها التي سعت لتحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي الوثائقي لدراسة المصادر الأولية و الثانوية في مجالات الشفافية و الفساد المالي، و المدخل المسحي الذي تم من خلال استطلاع آراء الباحثين و تحليلها و تفسيرها وصولا لأهداف من خلال الإجابة على أسئلتها التي توضح مشكلة البحث و كيفية مواجهتها.

الدراسات السابقة

1-زويلف أنعام و الجوهري كريمة، 2007، دور الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية في تعزيز دعائم التحكم المؤسسي، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، العدد الأول، ص: 232-258 هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بعناصر الرقابة الداخلية وفقا للمعايير الحديثة، و بيان الدعائم الأساسية للحوكمة. و أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

-الرقابة الداخلية تستند إلى مجموعة من العناصر الأساسية التي تعزز من مصداقية التقارير المالية وكفاءة و فاعلية العمليات التشغيلية و الالتزام بتطبيق القوانين و القواعد و التنظيمات.

-وجود بعض العوائق التشريعية التي تحول دون تحقيق فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية منها على سبيل المثال قانون الأوراق المالية الذي يمنح صلاحية تعيين أعضاء لجنة التدقيق إلى مجلس الإدارة وليس للهيئة العامة للمساهمين، الأمر الذي يقلل من استقلالية هذه اللجنة و يضعف دورها في الرقابة و الحوكمة.

2- إبراهيم إسحاق نسمان، 2009، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العامة بفلسطين-، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة و أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية ، وتفعيل دورها لما لها من اثر ايجابي في دعم تطبيقات الحوكمة وأحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء البنكي.

3- فارس بن علوش بن بادي السبيعي، 2010، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض و تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية و المساءلة، مع استنباط مستوى أنماط الفساد الإداري الشائعة في القطاعات الحكومية.

و أهم ما أوصت به الدراسة وضع الخطط الإستراتيجية الملزمة بتطبيق الشفافية و المساءلة على مستوى جميع القطاعات الحكومية و مساءلة القيادات عن تنفيذه.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى جزأين، أحدهما نظري يتناول المفاهيم النظرية للفساد المالي، و الآخر دراسة تطبيقية لأثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

الجزء النظري

مفهوم الفساد

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته (أبو دية، 2004: 2)، و نجد القرآن الكريم تعرض للفساد في قول الله عز و جل (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (سورة الروم، الآية 41)، و يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد و مختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة او تنظيم كالتهرب الضريبي (خميسي، حليمي، 2012: 5).

مما سبق يمكن القول بأن الفساد هو سوء استخدام من أجل تحقيق منافع شخصية ضيقة لصالح شخص أو مجموعة، من خلال عدم إتباع السلوك الأخلاقي السوي، و مخالفة الإجراءات والقوانين بالبلد أو بالمؤسسة.

أشكال الفساد

حسب دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، لخصت فيه أهم أشكال الفساد في الشكل رقم 1، والذي يبين يتخذ الفساد أشكالاً متعددة من المحاباة، و الرشوة، و الاختلاس، و السياسة غير المشروعة، و الابتزاز، و إساءة حرية التصرف، و المنافع الشخصية المتعارضة، و الخداع و الاحتيال، كل هذه العوامل مجتمعة تعمل لصالح إساءة استخدام السلطة العامة

وإجراءات نشاطات من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة. (Lionnel , Gerard , 81 :1992 ، أما تعريف الرقابة الداخلية في البنوك هي رقابة هيكل وظيفي على آخر بطريقة متسلسلة، و بالتالي يجب أن تكون رقابة دورية لمتابعة النقائص، أضف إلى ذلك تعظيم الأهداف و الخيارات الإستراتيجية للبنك من خلال التحكم في التكاليف (رحيم، زكري، 2008: 5).

مراحل و أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

في هذا العنصر نتناول مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية و أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

1-مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

تتمثل مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية في العناصر التالية:

1-1-وصف الأنظمة و الإجراءات

في هذه المرحلة يتوجب على المدقق الداخلي فهم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك الأمر الذي يساعد المدقق الداخلي على الحكم على هذا النظام، دون إغفال القيام بسلسلة من الاختبارات للتأكد من التطبيق الجيد و المستمر للرقابة الداخلية، و على المدقق الداخلي احترام أمر جدهام و هو عند استجواب أي عامل بالبنك أن يخبر مسؤوله المباشر قبل القيام بهذا الإجراء و أن تكون الأسئلة المطروحة في مجال الاختصاص المهني لكل عامل مستجوب (شعباني، 2010، ص ص 218-219)

1-2-التحقق من فهم الأنظمة

في هذه المرحلة يستلزم على المدقق الداخلي ضمان فهم نظام الرقابة الداخلية و تلخيص إجراءاته بهدف التأكد من وجود الإجراءات و تفهمها و ليس التأكد من حسن تطبيقها (العدناني، خلف راهي، 2007: 90)

1-3-التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية

يعد الفحص المعمق للإجراءات الموضوعية يقوم المدقق الداخلي بتحديد نقاط القوة و الضعف لنظام الرقابة الداخلية مع إعطاء التصحيحات اللازمة (Chadefaux, 1987: 191)

1-4-التأكد من تطبيق النظام

يجب على المدقق الداخلي أن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال المسح الشامل أو عن طريق العينات، و هذا ما يسمح له من التأكد من تنفيذ الإجراءات و احترام المبادئ الموضوعية. (Chadefaux, 1987: 191)

1-5-التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

في هذه المرحلة يقوم المدقق الداخلي بتحرير تقرير يحدد فيه نقاط القوة و الضعف و أثرها على المعلومة المالية، مع تقديم توصيات لتحسين هذا النظام. (العدناني، خلف راهي، 2007: 90)

2-أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

إدارة البنك هي المسؤولة عن وضع و تطبيق نظام الرقابة الداخلية و تطويره، هذا الأمر يستدعي

تقييم دوري لهذا النظام و من أهم الطرق التي تلجأ لها المؤسسات في تقييم نظام الرقابة الداخلية نجد ما يلي:

1-2- التفرير الوصفي

نقوم بهذه الطريقة في المؤسسات الصغيرة جدا و التي يكون فيها نظام الضبط الداخلي محدود و يقوم المدقق الداخلي بتحضير قائمة للأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية مع طرح أسئلة على الموظفين المسؤولين عن كل عملية جزئية من هذا النظام، و على المدقق الداخلي عند قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية وفق هذه الطريقة تقديم تقرير خاص يشرح فيه الإجراءات المتبعة في البنك لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الضبط الداخلي و المستندات الثبوتية، مع إدراج نقاط القوة و الضعف في نظام الرقابة الداخلية، و ما يعاب على هذه الطريقة الشرح المطول في الإجراءات التي تزيد من صعوبة اكتشاف الثغرات، و تصعب من عملية الفهم للأطراف الخارجية (بوطوة، 2007: 89)

2-2- دراسة الخرائط التنظيمية

تم هذه الطريقة من خلال إعطاء صورة لدوران المعلومات و المستندات بطريقة تفصيلية تشمل تحديد الإدارات و أسماء المسؤولين و وظائفهم intitulé de poste و الأعمال التي يقومون بها من خلال وصف المهام، مع الحصول على معلومات دقيقة تخص النظام المحاسبي و الدورة المستندية لكل عملية من عمليات البنك على شكل رموز بيانية، و ما يؤخذ على هذه الطريقة صعوبة رسم الخرائط الذي يتطلب مهارات عالية و وقت كبير و صعوبة فهمها (بوطوة، 89).

3-2- الاستقصاءات النموذجية

في هذه الطريقة يتم تحضير قائمة استقصاء تشمل جميع الإجراءات المتبعة لجميع الأنشطة بالبنك، مع صياغة الأسئلة بعناية تامة من خلال الوضوح في الأسئلة، و الإجابات تكون مختصرة، من أجل الحصول على المعلومات الخاصة بالنواحي التفصيلية في البنك من حيث إجراء العمليات وتادية الوظائف. من إيجابيات هذه الطريقة سهولة تطبيقها في جميع المؤسسات و بالأخص البنكية منها، ربح الوقت، تخفيض التكلفة و يمكن من عدم إهمال أي جانب من جوانب الضبط الداخلي، إلا انه يعاب على هذه الطريقة عدم كفاية أجوبة المستجوبين التي هي على شكل (نعم) أو (لا) و التي لا تمدنا بصورة صادقة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية (جربوع، 2000: 116).

الجزء التطبيقي

أثر لجنة التدقيق في الحد من الفساد المالي في البنوك التجارية
بعد أن تناولنا في الجزء النظري الفساد المالي و لجنة التدقيق بالبنوك ارتأينا في هذا الجزء التعرض لأثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية، من خلال توزيع استبيان على المدققين الداخليين بالإدارات العامة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر، و قد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار السابع عشر (17)، والأساليب الإحصائية المستخدمة هي: معامل الارتباط Spearman، معامل الثبات Alpha Cronbach's، مجتمع و أداة الدراسة الميدانية

• مجتمع الدراسة الميدانية

تم تحديد مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين و المفتشين و المراقبين الداخليين والمديرين ورؤساء المصالح في البنوك التجارية العاملة بالجزائر، حيث تم تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية عمومية و بنوك تجارية خاصة، و تم اعتماد أسلوب الحصر الشامل في سحب أفراد مجتمع الدراسة، و ذلك نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة.

يبلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنكا (6 بنوك وطنية و 14 بنكا أجنبي) و تم استبعاد بنكين، و تم توزيع 101 استبيان على مستوى المديريات العامة، و تم استرداد 83 استبيانا بمعدل 82.18%، و بعد تفحص الاستبيانات المسترجعة لم يتم استبعاد أي من الاستبيانات نظرا لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة عليها.

جدول رقم 1: يبين توزيع الاستبيانات على المديريات العامة للبنوك التجارية العاملة في الجزائر والمستردة منها

العدد	اسم البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المحصل عليها
01	بنك البركة	7	7
02	بنك التنمية المحلية	5	5
03	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	20	15
04	البنك الوطني الجزائري	8	5
05	بنك خليج الجزائر	4	3
06	القرص الشعبي الجزائري	10	6
07	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	7	6
08	البنك العربي	3	3
09	بنك المؤسسة العربية المصرفية	2	2
10	Société générale	4	3
11	City Bank	3	3
12	Bnp PARIBAS	2	2
13	Natexis bank	5	4
14	Trust bank	4	2
15	البنك الخارجي الجزائري	6	6
16	Fransa bank	4	4
17	Crédit agricole	3	3
18	بنك السلام	04	04
المجموع	-	101	83

المصدر: من إعداد الباحث

*أداة الدراسة الميدانية

يحتوي الاستبيان على جزأين وهما:
الجزء الأول: يحتوي على البيانات العامة لعينة الدراسة و المتمثلة في السن، الجنس، المستوى العلمي، و الاختصاص العلمي.
الجزء الثاني: ويمثل مجالات الدراسة و تتكون من 8 فقرات ممثلة في محور واحد و هو دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية.
و كانت الإجابات على كل فقرة مكونة وفق مقياس ليكرت الخماسي بالجدول رقم 2
جدول رقم 2 يبين الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: (القاضي، البياتي، 2007: 112-114)

حدود الدراسة الميدانية

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

1-الحدود المكانية: و تتمثل في المديرية العامة للبنوك النشطة في الجزائر.

2-الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 01 جوان 2013 إلى 30 ماي 2014 .

اختبار الاستبيان و تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

اختبار صدق الاستبيان

أولا الصدق الظاهري

تم إتباع الطريقة الآتية في بناء الاستبيان:

-التفحص الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

-عرض الاستبيان على مجموعة من المختصين من أكاديميين و مهنيين حيث أرسلت إلى أساتذة محكمين، و ذلك للتأكد من مدى سلامة بناء الاستبيان و قد قاموا بتصفح مدى وضوح العبارات ومدى انتماءها للمحور و أهميتها مع حذف العبارات غير المفيدة و إضافة التعديلات اللازمة، و بذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

صدق المقياس

1-نتائج اختبار الاتساق الداخلي

جدول رقم 3 يبين نتائج الصدق الداخلي الخاص بمحور الدراسة

م	الفقرات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم	0.830	0.000

		دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها و متابعة تصحيحها بالإضافة إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات و أنشطة القطاع البنكي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
0.000	0.870	2 يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية مع الحرص أن ينفذ هذا النظام من طرف مسئول التدقيق الداخلي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
0.000	0.813	3 تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته و مناسبته من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
0.000	0.809	4 يقوم مسئولو البنك بإمضاء شيكات على بياض لوقت الحاجة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
0.000	0.673	5 يلتزم التدقيق الداخلي على تجسيد فصل المهام من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
0.000	0.940	6 هل يقوم أشخاص ليست مهامهم المقبوضات و المدفوعات بمقاربة شهرية وبدون تأخر لكل الحسابات البنكية بالبنك من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
0.000	0.937	7 يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية التدقيق في أقسام البنك لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية و التقرير عنها للإدارة العليا من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.
0.000	0.991	8 يعتمد البنك في رقابته اليومية على البرامج الآلية المتطورة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يوضح الجدول رقم 3 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الجزئي الأول و الخاص بالاستقلالية و الدرجة الكلية للمجال الأول، و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.01$ حيث تراوحت ما بين (0.673 و 0.991) و عليه يعتبر المجال الجزئي الأول صادقاً لما وضع لقياسه.

2- اختبار ثبات الاستبيان جدول رقم 4 يبين معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

م	الفقرة	معامل ألفا كرونباخ
1	محور الدراسة	0.721

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

لقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان وبين جدول رقم 4 أن معامل الثبات مرتفع وبلغ معامل الثبات لفقرات الاستبيان باستخدام طريقة كرونباخ 0.721 مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

أولا- توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

جدول رقم 5 يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

النسبة المئوية	العدد	الفئة العمرية
18.07	15	أقل من 25 سنة
22.89	19	25-35 سنة
33.73	28	35-45 سنة
35.30	21	أكبر من 45 سنة
100.00	83	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق 18.07% من عينة الدراسة سنهم أقل من خمسة و عشرين سنة، و 22.89% من عينة الدراسة سنهم يتراوح ما بين خمسة و عشرين و خمسة و ثلاثين سنة، 33.73% من عين الدراسة محصور ما بين خمسة و ثلاثين سنة و خمسة و أربعين سنة، 35.30% من عينة الدراسة سنهم أكبر من خمسة و أربعين سنة، النتائج السابقة تبين لنا 81.93% من عينة الدراسة سنهم أكبر من خمسة و عشرين سنة و هو ما يبين نضج عينة الدراسة و تمتعهم بقدر كبير من الخبرة المهنية.

ثانيا- توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم 6 يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
60.24	50	ذكر
39.76	33	أنثى
100	83	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق 39.76% من عينة الدراسة هم من النساء و 60.24% من عينة الدراسة من الرجال، و هذا ما يفسر على أن الرجال يقبلون على العمل في البنوك في مجال التدقيق الداخلي لأسباب مختلفة أكثر من الإناث نظرا لطبيعة مهمة التدقيق، التي تحتم غالبا أن يقوم بها الرجال عوض النساء.

ثالثا- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي
رقم 7 بين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	الدرجة العلمية
74.70	62	ليسانس
12.05	10	ماجستير
13.25	11	أخرى
100	83	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق بأن 74.70% متحصلون على شهادة الليسانس و تليها 13.25% متحصلون على شهادات أخرى وأخيرا 12.05% متحصلون على شهادة الماجستير، و نجد مجموع المتحصلين على شهادة الليسانس فأكثر إذ يمثلون 86.75% من مجموع العينة، إلا أننا نلاحظ انعدام حملة شهادة الدكتوراه و التي بإمكانها إعطاء دفع قوي للبنوك الجزائرية.

رابعا- توزيع عينة الدراسة حسب الاختصاص العلمي
جدول رقم 8 بين توزيع عينة الدراسة حسب الاختصاص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	الاختصاص العلمي
50.60	42	محاسبة
14.56	12	بنوك
19.28	16	إدارة أعمال
15.66	13	أخرى
100	83	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يبين الجدول السابق بأن 50.60% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة و 19.28% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال، 15.66% من عينة الدراسة لهم تخصصات أخرى و أخيرا 14.56% من عينة الدراسة تخصصهم بنوك، هذا ما يبين أن 84.34% من تخصصات عينة الدراسة ما بين المحاسبة

وإدارة أعمال و بنوك و يمكن تفسير هذه النتائج نظرا لطبيعة العمل وحاجته لمثل هذه التخصصات.

تحليل و مناقشة آراء عينة الدراسة

تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها أو إذا كان مستوى الدلالة أقل من

0.05 و الوزن النسبي أكبر من 60 %، و تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 و الوزن النسبي أقل من 60 %، و تكون آراء العينة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

تحليل و مناقشة نتائج فقرات محور الدراسة و الخاص بدور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية

جدول 9 يبين تحليل و مناقشة نتائج فقرات الدراسة و الخاص بدور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يعمل التدقيق الداخلي على إخضاع نظم الرقابة الداخلية لعمليات تقويم دورية و العمل على تحديد المشاكل الموجودة فيها و متابعة تصحيحها بالإضافة إلى تطوير نظم الرقابة الداخلية بما يواكب التطور الحاصل في عمليات و أنشطة القطاع البنكي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	4,20	0.110	84.00
2	يتعاون مجلس الإدارة مع مديري البنك في وضع نظام الرقابة الداخلية مع الحرص أن ينفذ هذا النظام من طرف مسئول التدقيق الداخلي من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	4,25	0.121	85.00
3	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	3,15	0.132	63,00
4	يقوم مسئول البنك بإمضاء شيكات على بياض لوقت الحاجة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	4,50	0.124	90.00
5	يلتزم التدقيق الداخلي على تجسيد فصل المهام من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	4,11	0.108	82.20

78.0 0	0.136	3,90	هل يقوم أشخاص ليست مهامهم المقبوضات والمدفوعات بمقاربة شهرية و بدون تأخر لكل الحسابات البنكية بالبنك من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	6
83.4 0	0.223	4,17	يتأكد المدقق الداخلي من تطبيق آليات عملية التدقيق في أقسام البنك لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية و التقرير عنها للإدارة العليا من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	7
86.0 0	0.106	4,30	يعتمد البنك في رقبته اليوميه على البرامج الآلية المتطورة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنك.	8
81.4 0	0.309	4.07	جميع الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

ملاحظة: مستوى الدلالة لكل فقرات الاستبيان يساوي 0.000

و النتيجة العامة لآراء أفراد الدراسة حول التزام المدقق الداخلي بالمعايير المهنية تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات للمحور الجزئي الأول تساوي (4.07) و الوزن النسبي لها يساوي (81.40%) و هي أكبر من الوزن المحايد (60%) مما يعني أن نظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية.

و عليه نقبل فرضية الدراسة القائلة بنظام الرقابة الداخلية يعمل على الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية الجزائرية.

نتائج الدراسة

السن الشائع لأفراد الدراسة هي الفئة الأكبر من 45 سنة بنسبة 35.30، أما الجنس الشائع لأفراد الدراسة يمثل الذكور بنسبة 60.24%، و المستوى الشائع لأفراد الدراسة هو الليسانس بنسبة 74.70%، و الاختصاص الشائع لأفراد الدراسة هو المحاسبة بنسبة 50.60%، والخبرة المهنية الشائعة هي من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 57.83%، أما في ما يخص وجهات نظر الأفراد المستجوبين فنجد أفراد العينة المستجوبة يعتبرون بأنه لنظام الرقابة الداخلية دور فعال في الحد من الفساد المالي بالبنوك.

توصيات الدراسة

- 1- يجب على مسؤولي البنوك زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بالبنوك و إعطاءها المكانة اللائقة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنوك.
- 2- يجب على المراقبين الداخليين أن يلتزموا كل الالتزام على احترام التشريعات و القوانين والأنظمة الخاصة بالبنوك.

3-الاهتمام بتدعيم بالرقابة الداخلية بالبنوك و خاصة عملية فصل المهام داخل البنك، حيث هي حجر الزاوية في عملية التدقيق، مع تشجيع رقابة تقييم و تقويم الأداء.

4-يجب خلق لدى كل العاملين بالبنك ثقافة الرقابة الداخلية، من أجل تفهم مهام المدقق الداخلي.

قائمة المصادر و المراجع أولا- القرآن الكريم ثانيا- الكتب

1. أحمد أبو دية، الفساد: 2004، أسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة -أمان-، القدس
2. محمود يوسف جربوع، 2000، مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق، ط 1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن
3. دلال القاضي و محمود البياتي، 2007، منهجية أساليب البحث العلمي و تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss، ط 1، دار الحامد، عمان
4. هادي التميمي، 2006، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر، ط 3، عمان

ثالثا-مذكرات الماجستير

- 1*فطيمة بوطورة، 2007، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك (دراسة حالة صندوق التعاون الفلاحي-بنك-)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
- 2*لطفي شعباني، 2004، المراجعة الداخلية و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة (مبيعات-مقبوضات)، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر

رابعا- الدوريات

- 1-حمد هادي العدناني، عبد الرحيم خلف راهي، 2007، فحص و تقويم أنظمة الرقابة الداخلية باستخدام المعاينة الإحصائية، جامعة البصرة، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق

المراجع الأجنبية

- 1-C. Lionnel et V.Gerard, Audit et Contrôle interne: Aspects Financiers, Opération et stratégique, 04ème édition Dalloze, Paris , 1992
- 2-Chadefaux.M, l'Audit Fiscal, Litec, 1987, Paris
- 3-Old Dynamics of Corruption , The Rôle of the United Nations Helping Member States Build Integrity to curb Corruption, CICP-3,Vienna ,Oct ,2002